

اقتصاد المعرفة والجامعة: دراسة في دور الجامعات في الاستثمار المعرفي

Knowledge economy and the university: A study on the role of universities in knowledge investment



مزياني صبرينة^{1*}، لفتاحة نور الهدى²

¹ المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية (الجزائر)

meziani.sabrina@enssp.dz

² المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية (الجزائر)

nourelhouda25leftaha@gmail.com

تاريخ النشر: 2023/06/01

تاريخ القبول: 2023/04/28

تاريخ الإرسال: 2023/03/01

ملخص:

تسعى هذه الدراسة إلى معالجة أحد أبرز الموضوعات التي أثّرت على الساحة الأكاديمية في الفترة الحالية بعد التغيرات التي شهدها العالم في المجال العلمي والمعرفي نتيجة الثورة المعلوماتية والتكنولوجية، وهو موضوع دور الجامعة في تعزيز البحث العلمي والاستثمار المعرفي، خاصة وأن الجامعات بات يُنظر لها على أنها المسؤول الرئيسي وراء التنمية المستدامة كون مهمتها لم تعد تقتصر على التعليم والبحث، بل أصبحت المحرك الرئيسي لاقتصاد المعرفة كما صورها رئيس جامعة ميريلاند عام 2000، قائلاً: "تشعل البحوث الجامعية اقتصاد المعرفة كما تشعل الكهرباء اقتصاد الصناعة".

الكلمات المفتاحية:

المعرفة، اقتصاد المعرفة، الاستثمار المعرفي، الجامعة.

Abstract:

This study seeks to address one of the most prominent issues that have been raised in the academic arena in the current period after the changes that the world has witnessed in the scientific and knowledge field as a result of the information and technological revolution, which is the issue of the role of the university in promoting scientific research and knowledge investment, especially since universities are seen as the main responsible Behind sustainable development is the fact that its mission is no longer limited to education and research, but has become the main engine of the knowledge economy, as portrayed by the President of the University of Maryland in 2000, saying: "University research ignites the knowledge economy just as electricity ignites the industrial economy."

Key words:

Knowledge, knowledge economy, knowledge investment, university.

مقدمة:

يعتبر التعليم عملية ارتقائية لتجديد الذات الثقافية والاجتماعية والتنموية للدولة والمجتمع، فقد أدركت الدول الكبرى المتقدمة أهمية التعليم بكل مراحله، بما فيه التعليم الجامعي واعتبرته أداة ووسيلة للدفاع عن وجود الأمم وشعوبها، لكون الجامعة هي ذلك المنبر الذي يقدم البحوث العلمية التي يمكن أن نستفيد منها لتنمية الفكر وبناء المعرفة فهو مفتاح نهضة الأمم، لذلك، نرى الدول المتقدمة ترى في الجامعة صاحبة الدور الأبرز في الاستثمار المعرفي فهي من تقف خلف التنمية المستدامة والمحرك الأساسي لما يعرف باقتصاد المعرفة المؤشر الأبرز على تطور الأمم وتقدمها.

من هذا المنطلق، سعت الجامعات العربية ومن بينها الجامعة الجزائرية للاقتداء بالنموذج الغربي في نظرته للجامعة كمصنع للمعرفة، فعملت على زيادة الاهتمام بالتعليم العالي والجامعة بهدف جعلها حاملة للمعرفة مواكبة للتطور الحاصل في العالم والذي تحول إلى عصر المعرفة التي تعد مصدراً للقوة وأداة لبناء مستقبل مزدهر، وهذا ما دفعنا للبحث في إشكالية مساهمة الجامعات باعتبارها وسيلة للتعليم والتقارب في تشجيع الاستثمار في مجال العلم والمعرفة، من خلال إبراز الدور الأساسي التي تلعبه الجامعة في هذا المجال وكيف يمكن أن تجعل من المعرفة مجال مهم يمكن الاستثمار فيه لتحقيق التقدم الاقتصادي؟، وقد انبثق عن هذا التساؤل مجموعة من الأسئلة الفرعية المتمثلة في: - ما المقصود باقتصاد المعرفة وماهي أبرز مميزاته؟، - ما هو الدور الأساسي الذي تلعبه الجامعة في مجال الاستثمار المعرفي؟، - لماذا استطاعت الجامعات الأجنبية تحقيق الريادة في مجال الاستثمار المعرفي مقارنة بالجامعات العربية؟.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق ما يلي: - تحديد وضبط مفهوم اقتصاد المعرفة وربطه بدور الجامعة باعتبارها مؤسسة تعليمية، - تهدف هذه الدراسة إلى توفير منظور يمكن من خلاله تفسير دور الجامعات في تشجيع الاقتصاد والتطور من خلال الاستثمار في المعرفة، - تحديد أهم التجارب الأجنبية والعربية التي تمكنت فعليا من الوصول للمرحلة التي تكون فيها الجامعة مؤسسة علمية رائدة في مجال الاستثمار المعرفي.

منهجية الدراسة:

تصنف الدراسات المرتبطة بقضايا التعليم؛ المعرفة؛ ودور الجامعات من المواضيع الصعبة والمعقدة التي تتطلب معالجتها استعمال المقاربة متعددة المستويات بالإضافة إلى تقاطع المناهج أو ما يعرف بالمساندة المنهجية، لذلك، وفي إطار هذه الدراسة ويهدف الوصول إلى فهم دقيق ومععمق للموضوع محل البحث وللإجابة عن التساؤلات المطروحة تم الاعتماد على المقترب التعددي في المناهج والذي يضم كل من: المنهج التاريخي؛ وهو الذي ساعدنا في اجراء مسح تاريخي تحليلي لرصد المحطات التاريخية المختلفة لبروز "اقتصاد المعرفة" انطلاقا من تحديد نشأته وتطوره عبر فترات زمنية مختلفة. المنهج الوصفي التحليلي: تبرز أهمية هذا

المنهج في هذه الدراسة في كونه ساعدنا على توضيح المفاهيم التي أثارها الموضوع ولا سيما مفهوم المعرفة؛ اقتصاد المعرفة؛ والجامعة، كما ساعدنا كذلك في وصف كل ما يتعلق بهم وفق متطلبات هذه الدراسة. وللإجابة عن اشكالية اعتمادنا الهيكلية البحثية التالية: - التأصيل المفاهيمي للدراسة: اقتصاد المعرفة، - أهمية ودور الجامعة في الاستثمار المعرفي، - دراسة تحليلية في دور الجامعات العربية والأجنبية في مجال الاستثمار المعرفي.

المبحث الأول

التأصيل المفاهيمي للدراسة: اقتصاد المعرفة

أحدثت الثورة الالكترونية في العالم تقدما حقيقيا في النشاط الاقتصادي فكرا وممارسة، جب ما قبله من نظريات وتطبيقات مختلف المدارس الاقتصادية دون أن يلغها تماما، وأدخل البشرية في عصر جديد متجاوزا عهود الزراعة والصناعة بفعل تركيزه المكثف على الجانب اللامادي وانحيازه الواضح لقطاع الخدمات سمته اقتصاد ما بعد الصناعي.

والحقيقة أن تتابع وتألق التطورات العلمية العالمية الهائلة في التكنولوجيات الجديدة في الاعلام والاتصال بشكل لم يسبق له مثيل في التاريخ، هو الذي دفع أغلب مسيري المؤسسات الاقتصادية في الدول المتقدمة إلى اعتماد المعرفة كعنصر انتاج محوري جديد. مما أعاد الاعتبار منذ انتصاف آخر قرن في الالفية الماضية للفرد ككائن بشري له ميولاته رغباته وقدراته المعرفية ومهاراته الابداعية والاستثمار فيه، وليس كمجرد عامل من عوامل الانتاج أو آلة صماء، وعليه سنعرض في هذا المستوى ماهية اقتصاد المعرفة انطلاقا من نشأته، تطوره، مفهومه مروراً بسماته الأساسية.

المطلب الأول: نشأة اقتصاد المعرفة وتطوره:

رافق انتشار فكر العولمة وانفتاح الأسواق على بعضها عالميا تطور هائل في تقنيات المعلومات، التي يقصد بها ذلك المزيج بين تقنيات الالكترونيات الدقيقة وتقنيات الحاسبات وتقنيات الاتصالات وتقنيات حفظ المعلومات ومعالجتها ونقلها وتوزيعها وذلك في السنوات الثلاثين الأخيرة من القرن العشرين.

ونتيجة لذلك تحولت المجتمعات إلى مجتمعات معلوماتية يعتمد فيها اقتصادها ورفاهية شعوبها اعتمادا كبيرا على تقنيات المعلومات، وتجلّى ذلك في اعتماد مختلف القطاعات الاقتصادية على تقنيات المعلومات التي توفر سرعة الحصول على المعلومة ودقتها. ويعتبر أهم نتاج تقنية المعلومات ظهور بنوك المعلومات العالمية وشبكات خدمات المعلومات التي جمعت المعرفة الانسانية ونتاج الفكر الانساني ووضعتها في متناول العلماء والباحثين وطلبة العلم.

فالنظام Dialog لقواعد المعلومات على سبيل المثال يضم ما يزيد على 300 قاعدة معلومات في شتى فروع المعرفة من علوم طبيعية وانسانية، وتحتوي كل قاعدة معلومات على بيانات بيبليوغرافية كاملة عن البحوث

المنشورة في كل مجال وملخصات تفصيلية لها والمصدر الذي تتوفر منه المادة العلمية، والعديد من البيانات الوصفية الأخرى¹.

تعد أول إشارة للمعرفة كمصطلح في تعابير علم الاقتصاد جاءت في البحث المكتوب من قبل فريدريك هايك "*Friedrich Hayek*" في عام 1945، بعنوان *استخدام المعرفة في المجتمع*، وقد حاول البحث عن معرفة كسلعة، أما فيما يخص المحاولة الحقيقية لدراسة المعرفة كسلعة فقد جاءت من قبل فريتز ماكلوب "*Fritz McClub*"، في كتاب المرجعي المعنون بـ: إنتاج المعرفة وتوزيعها في الولايات المتحدة، وفي كتاب بعنوان أسس نظرية المعرفة للكاتب فيكوزلو خومالو "*Fikuzlu Khumalo*" حلل فيه أن المعرفة هي في الأصل وعلى الغالب سلعة، حيث أدرك أنه لتحليل المعرفة كسلعة يجب أن تحدد، ولذلك فقد حدد وحدة للمعرفة وأسماها *knowl* ومع تحديدها حاول قياس المعرفة، وأظهر أن النظريات التي حاولت قياس المعرفة في أواخر التسعينيات من القرن الماضي كانت خاطئة لأنها اعتمدت على افتراضات خاطئة².

وعليه يمكن القول: أن الاقتصاد العالمي بدأ يتحول تحولاً كبيراً إلى نظام جديد يعتمد أساساً على المعرفة البشرية، فبعد أن كان يركز على القوة البدنية والآلات الصناعية والمواد الخام، أصبح اليوم مسيراً بواسطة الماكينة المعرفية حيث تزداد القيمة فيه بالمعرفة لا بالجهد، وإذا كانت النظرية الاقتصادية في السابق تؤمن بأن العمل هو أساس القيمة فقد أصبح من الضروري صياغة نظرية جديدة مبدأها أن المعرفة هي أساس للقيمة.

الفرع الأول: مفهوم اقتصاد المعرفة

من المهم قبل تعريف اقتصاد المعرفة أن نميز بينه وبين عدة مصطلحات أخرى قد تتداخل معه، ومن بينها:

■ **اقتصاد المعلومات:** يُعني بطبيعة القرارات الاقتصادية المبنية على المعلومات، وذلك لأن الناحية الاقتصادية في المعلومات تكمن في الكشف عنها وحمايتها، أما الناحية الاقتصادية في المعرفة فتكمن في إنتاجها وفي أنشطة التعليم والتدريب والتعلم الملحق بها وإنتاج المعرفة هو نشاط تلقائي يتبع نشاطاً آخر، ولا يكون معتمداً إلا عندما يأتي نتيجة للبحث العلمي الذي هو نشاط متعمد يقود المخزون المعرفي، عكس النشاط الاقتصادي الذي لا يمكن أن يجري إلا بطريقة متعمدة.

■ **الاقتصاد المبني على المعرفة:** ينبع من إدراك مكانة المعرفة والتكنولوجيا والعمل على تطبيقها في الأنشطة الانتاجية، فهو يعتبر مرحلة متقدمة من الاقتصاد المعرفي، أي أنه يعتمد على تطبيق الاقتصاد المعرفي في مختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية في مجتمع يمكن القول بأنه مجتمع معلوماتي.

¹- محمد جمال درويش، التخطيط للمجتمع المعلوماتي، القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 2000، ص 13-49-50.

² - محمد أنس أبو الشامات، " اتجاهات اقتصاد المعرفة في البلدان العربية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، م، 28، ع، 01، (2012)، ص 595، 596.

هذا فضلا عن عدة مصطلحات أخرى : كإقتصاد الانترنت، الإقتصاد الرقمي، الإقتصاد الافتراضي، الإقتصاد الإلكتروني، الإقتصاد الشبكي وإقتصاد اللاملموسات، وهي تسميات عدة تشير في كلها إلى إقتصاد المعرفة، وفي الغالب تستخدم بطرق متبادلة، الأمر الذي يجعل تحديد تعريف جامع مانع لمفهوم إقتصاد المعرفة غير ممكن حتى الآن، لكن هذا لا يمنع أن نعرض بعض التعاريف للمفهوم:

عرفه *التقرير الاستراتيجي العربي* بأنه : "إقتصاد جديد فرضته طائفة جديدة من الأنشطة المرتبطة بالمعرفة وتكنولوجيا المعلومات، من أهم ملامحه التجارة الإلكترونية"¹.

وقد عرفته *منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية* بأنه : "ذلك الإقتصاد المبني أساساً على إنتاج ونشر واستخدام المعرفة والمعلومات"²، أما البنك الدولي فعرفه على أنه الإقتصاد الذي يعتمد على اكتساب المعرفة وتوليدها ونشرها واستثمارها بفاعلية لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية متسارعة"³.

انطلاقاً من هذه التعاريف السابقة يمكن أن نعرف إقتصاد المعرفة في سياق المفهوم الواسع للمعرفة بأنه: *"الإقتصاد الذي ينشئ الثروة من خلال عمليات وخدمات المعرفة في القطاعات المختلفة، بالاعتماد على الأصول البشرية واللاملموسة ووفق خصائص وقواعد جديدة"*، لنستنتج بعد ذلك أن لإقتصاد المعرفة مكونات تختلف من باحث إلى آخر ، إلا أننا سنقتصر على أهمها:

■ المعرفة بأنواعها:

المعرفة الصريحة (الظاهرة) وهي التي تتمثل في كل من تكنولوجيا المعلومات، براءات الاختراع، قواعد البيانات والكتب، والضمنية (الباطنية) وهي المعرفة التي محلها العقل البشري والتي تمثل جانبا كبيرا من رأس المال البشري وكلا المعرفتين ضروري في انشاء الثروة في الإقتصاد.

■ عمليات وخدمات المعرفة:

وتتمثل في الانشاء والتحسين، التقاسم، التعلم، البحث، التطوير، التطبيق، الاستخدام واعادة الاستخدام للمعرفة بمختلف أنواعها وهذا ما يشكل تسيير المعارف.

وفي إطار هذا الإقتصاد، أصبحت المعرفة العامل الأول قبل رأس المال والعمل في توليد الثروة وذلك بفضل النمو الهائل والتطور السريع في تكنولوجيا الاعلام والاتصال، وإن القول بانتقال المعرفة إلى الرتبة الأولى في سلم

¹ - محمد عبد الله شاهين ، الإقتصاد المعرفي وأثره على التنمية الاقتصادية للدول العربية،(القاهرة: دار حميثرا للنشر والتوزيع، 2018)، ص 73.

² - علي بن ضميان العنزي، مدى توافق الاستثمار في وسائل التواصل الاجتماعي مع معايير إقتصاد المعرفة ، ورقة بحثية مقدمة للمنتدى الاعلامي السنوي السابع للجمعية السعودية للإعلام والاتصال، جامعة الملك سعود، ص 02، 03.

³ - محمد عبد الله شاهين ، مرجع سبق ذكره، ص 74.

عوامل الانتاج لا يعني إغفال دور بقية العوامل بل أنها لا تزال مهمة في النشاط الاقتصادي إلا أنها أصبحت أقل أهمية مقارنة بالمعرفة¹.

وعليه يهتم اقتصاد المعرفة بما يلي :

■ **إنتاج المعرفة:** إن القدرة على انتاج المعرفة وعلى استخدامها قد أصبحت عاملا رئيسيا في عملية التنمية، كما أصبحت حاسمة الأهمية لتحقيق ميزة تنافسية، وتشتمل عملية انتاج المعرفة على ابتكار واكتساب ونشر واستعمال وتخزين المعرفة. كما يتطلب اقتصاد المعرفة تعزيز فعالية القدرة على انتاج المعرفة بما يضمن قيام نسق للابتكار يقوم على الادارة القادرة لنقل التكنولوجيا واستيعابها وتنشيط انتاجها المؤدي إلى توليد تكنولوجيات جديدة بما يحقق غايات الكفاءة الانتاجية والتنمية الشاملة.

■ **صناعة المعرفة:** إن التربية والتدريب والاستشارات والمؤتمرات والمطبوعات والكتابة والبحث والتطوير أمثلة عن الأنشطة التي تركز عليها الصناعات المعرفية.

حيث أن العامل الأولي للنمو الاقتصادي هو ابتكار واكتساب ونشر المعرفة الحالية وانتاج ونشر المعارف الجديدة، وهذا ما يؤكد عليه الاقتصادي روبرت سولو " *Robert solow* " في قوله : إن 34 % من النمو الاقتصادي يعزى إلى نمو معارف جديدة ، إضافة إلى أن 16% من النمو الاقتصادي هو ناتج عن الاستثمار في رأس المال الانساني من خلال التعليم، وبناءً عليه فإن 50% من النمو الاقتصادي متعلق بالمعرفة².

المطلب الثاني: مميزات وأهمية اقتصاد المعرفة:

المميزات: يتميز اقتصاد المعرفة بخصائص تجعله نمطاً اقتصادياً جديداً يعمل على تغيير الاقتصاد التقليدي وأساسه، ومن أهمها:

1. المورد الأساسي ورأس المال الرئيسي فيه هو المعرفة التي تشكل أهم مصادر الثروة والسلطة.
2. اقتصاد يعتمد على التعليم والتعلم والتدريب والتأهيل من أجل تنمية رأس المال البشري، وبمعنى آخر فإنه يعتمد بشكل كبير على القوة العاملة المؤهلة والمتخصصة ذات المهارات العالية.
3. اقتصاد يركز على تفعيل البحوث والدراسات المستمرة لإنتاج المعرفة وتوليدها، وعلى التطوير الدائم باستخدام التكنولوجيا المتطورة³.

¹ - نجم عبود نجم، إدارة المعرفة - المفاهيم والاستراتيجيات -، (عمان : أوراق للنشر والتوزيع ، ط02 ، 2008)، ص 187.

² - محمد خضري، متطلبات التحول نحو الاقتصاد المعرفي ، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الرابع، إدارة المعرفة في العالم العربي، الاردن ، 2004.

³ - هندا مدفوني، الاستثمار في رأس المال البشري كمدخل استراتيجي لتحسين جودة التعليم العالي في ظل اقتصاد المعرفة - دراسة حالة بعض الجامعات الجزائرية-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير، (الجزائر: جامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي- كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير، 2016/2017)، ص6.

4. العالمية: يعمل من خلال اقتصاد عالمي مفتوح بفضل التطورات التقنية الهائلة ويدفع نحو التكامل الاقتصادي العالمي.

5. التبعية: إذ اتاحت التقنية الحديثة الاطلاع على المعرفة من قبل الجميع، وبدأ احتكار الشركات الكبرى لها يتهاوى لصالح الأفراد.

6. التنوع: يوفر طيفا هائلا وكثيفا من المنتجات المتنوعة تلبي حاجات مختلف شرائح الأفراد والشركات ورغباتها، بعد أن كانت تستهدف الشرائح الكبرى فقط، وبما يسرع من تصميم المنتج وإنتاجه ويتجاوز الأخطاء ويقلص حجم التخزين¹.

7. الانفتاح: أصبح تعاون الشركات وحتى مع الأفراد لإنتاج المعرفة أمرا طبيعيا ومطلوبا ضمن إطار شراكة تتخطى الحدود والعقلية المركزية الضيقة.

8. نموذج جديد للإدارة: يستند إلى منظور متكامل من المعرفة، ويتعامل بنظرة شمولية للعملية الانتاجية تتجاوز المدى القصير والأهداف الخاصة بالشركة فقط.

9. قوة عمل تتمتع بمهارات وخبرات عالية وقابلة للتطور بشكل مستمر، وتعمل من خلال فريق عمل متكامل يستطيع كل فرد فيه في أي مرحلة أن يبدي ملاحظاته واقتراحاته، ليس فقط بالنسبة إلى المرحلة التي يعمل بها وإنما للمراحل الأخرى أيضا².

الأهمية: إن أهمية اقتصاد المعرفة تبرز من خلال الدور الذي تؤديه مضامينه ومعطياته وما تفرزه من تقنيات متقدمة في مختلف المجالات، وما ينجم عنه من اسهامات أساسية وهامة في عمل الاقتصاد وأداء نشاطاته التي تتم بشكل متسارع ومتزايد في الدول المتقدمة، وتتمثل أهمية الاندماج هذا الاقتصاد في عدد من نقاط نذكر منها:

1. الإسهام في تحسين الأداء ورفع الإنتاجية بتخفيض تكلفتها مع تحسين النوعية، مما يؤدي إلى زيادة الناتج والدخل القومي وزيادة المشاريع.

2. الإسهام في توليد فرص عمل متنوعة ومتزايدة، خاصة في المجالات التي تستخدم التقنيات المتقدمة التي يتضمنها اقتصاد المعرفة، وبالتالي الإسهام في التجديد والتطوير في النشاطات الاقتصادية واتساعها بدرجة كبيرة.

3. تحول تمركز العمالة من الصناعات التحويلية إلى الصناعات الخدمية المعرفية الأمر الذي يدفع إلى زيادة الاهتمام بكل من التعليم والبحث والتطوير.

¹ - اقتصاد المعرفة، الموسوعة السياسية، في: <https://political-encyclopedia.org/dictionary/%> ، تم الاطلاع عليه في:

4. التحفيز على التوسع ونمو الاستثمارات وخاصة الاستثمار في الأصول غير المنظورة، مما يساهم في الموارد المعرفية والخبرات على المستوى العالمي والمحلي ونمو عمالة جديدة في مجالات كثيفة المعرفة.
5. المساهمة في إيجاد نمط جديد للتخصص وتقسيم العمل الدولي وذلك لارتباطه بتقنيات مختلفة ومتطورة منها التجارة الالكترونية، الأسواق الافتراضية، التسويق الالكتروني، الحكومة والادارة الالكترونية والبنوك الالكترونية¹.

المطلب الثالث: مقومات ومرتكزات اقتصاد المعرفة :

- إن التحول من اقتصاد مادي إلى اقتصاد لا مادي يقوم على رأس المال البشري يقتضي تبني استراتيجية ذات شقين يكمل كل منهما الآخر ، تمثل الزيادة في مصادر إنتاج ونقل المعارف على المدى الطويل مثل التعليم التكوين التدريب والبحث والتطوير من جهة، ومن جهة أخرى ظهور حدث تكنولوجي معتبر متمثل في تكنولوجيا الاعلام والاتصال أساسا، بمعنى آخر يتطلب الاقلاع المعرفي شروط أساسية هي:
1. وجود بنية تحتية لتقنيات المعلومات والاتصال تسمح بالانتقال إلى الاقتصاد العالمي، وتتمثل هذه التقنيات في الشبكة الهاتفية وانتشار الحواسيب ومدى استخدام الانترنت وتطور تكنولوجيا الاعلام والاتصال.
2. العمل على إعادة هيكلة وترشيد الانفاق العام مع زيادة الانفاق على كل ما من شأنه زيادة الرصيد المعرفي².

3. البحث والتطوير: تنتشر في اقتصاديات المعرفة مخابر البحث والتطوير وتولي لها الحكومات بالغ الاهتمام باعتبارها القلب النابض للتطور التكنولوجي، وإن الدخول إلى اقتصاد المعرفة يقتضي رفع نسبة الانفاق على مشاريع البحث والتطوير من الناتج الداخلي الخام PIB ، إذ تعتبر هذه النسبة كمؤشر ضمن مجموعة مؤشرات الاقتصاد المعرفي.

4. الملكية المعرفية: أي إعطاء حقوق أي معرفة جديدة لمن بذل الجهد لابتكارها دون غيره من الناس، وذلك لتوفير الحافز لبذل جهود أكبر، وتتمثل هذه الحقوق في براءات الاختراع، العلامات التجارية، حقوق الطبع والنشر، حماية الملكية الفكرية، والعلاقات والأسرار التجارية.

5. الأسواق المالية: يعد النظام المالي بمؤسساته الرئيسية وقواعده المنظمة للعمل بمثابة العقل الذي

يدبر اقتصاد المعرفة لما له من معلومات قادرة على تخصيص الموارد من أجل استخدام انتاجي أفضل³.

¹ - فليح حسين خلف، اقتصاد المعرفة، (عمان : عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، ط1، 2007)، ص22.

² - عبد الرحمن الهاشمي و فائزة محمد العزاوي، المنهج والاقتصاد المعرفي، عمان: المسيرة للنشر والتوزيع، ط1، 2007 ، ص 33.

³ - مصطفى عبد العظيم، " اقتصاد المعرفة.. التحول الثالث في تاريخ تطور المجتمعات البشرية"، جريدة الاتحاد، جانفي 2017 ، في : <http://www.alittihad.ae/details.php?id=8410&y=2017>، تم الاطلاع عليه في: 2023/02/20.

6. تدريب عمال المعرفة: العمل على خلق رأس مال بشري يتمكن من استيعاب المعلومة والتكنولوجيا وفهمها وله القدرة على التطوير والابتكار والتجديد، كما يجيب العمل على خلق عمالة ذات مرونة عالية تكتسب المهارات اللازمة بسرعة للوظائف الجديدة.

المطلب الرابع: مستلزمات الاقتصاد المعرفي :

بناءً على ما سبق، يشترط اقتصاد المعرفة مستلزمات أساسية أبرزها:

✓ **أولاً:** إعادة هيكلة الإنفاق العام وترشيده وإجراء زيادة حاسمة في الإنفاق المخصص لتعزيز المعرفة ابتداء من المدرسة الابتدائية وصولاً إلى التعليم الجامعي مع توجيه اهتمام مركز للبحث العلمي. وتجدر الإشارة هنا إلى أن إنفاق الولايات المتحدة في ميدان البحث العلمي والابتكارات يزيد على إنفاق الدول المتقدمة الأخرى مجتمعة وهذا ما يجعل الاقتصاد الأمريكي الأكثر تطوراً وديناميكية في العالم (بلغ إنفاق الدول الغربية في هذا المجال 360 مليار دولار عام 2000، كانت حصة الولايات المتحدة منها 180 ملياراً).

✓ **ثانياً:** العمل على خلق وتطوير رأس المال البشري بنوعية عالية، وعلى الدولة خلق المناخ المناسب للمعرفة، فالمعرفة اليوم ليست ترفاً فكرياً بل أصبحت أهم عنصر من عناصر الإنتاج.

✓ **ثالثاً:** إدراك المستثمرين والشركات أهمية اقتصاد المعرفة، والملاحظ أن الشركات العالمية الكبرى (العابرة للقوميات خصوصاً) تساهم في تمويل جزء من تعليم العاملين لديها ورفع مستوى تدريبهم وكفاءتهم كما تخصص جزء مهم من استثماراتها للبحث العلمي والابتكار¹.

المبحث الثاني

أهمية ودور الجامعة في الاستثمار المعرفي

يجب أن تصبح الجامعة الأداة الرئيسية من أجل تحقيق التنمية في القرن الجديد، حيث تعمل على تطوير خبرات الدول في إطار العمل على حل المشاكل المجتمعية، وفي الإطار تأكيد على الطرح القائل بأن خير الاستثمار الناجح هو الاستثمار في مجال العلم والعرفة، سنحاول من خلال هذا المستوى التحليلي البحث عن أهمية ودور الجامعة في الاستثمار المعرفي، لمعرفة مدى قدرة الجامعة كمؤسسة تعليمية على تحويل المعرفة إلى حقل استثمار ناجح وفعال.

المطلب الأول: أهمية الجامعة:

قبل التطرق إلى أهمية الجامعة لابد من تقديم تعريف مبسط لها، فهي تعتبر ذاك الصرح العلمي المستقل الذي يعمل على توفير خدمات مهمة من أجل المجتمع والدولة يتمثل في التدريس والبحث العلمي، فهي عبارة عن منظومة متكاملة الأسس والمعايير تتمتع بجملة من الخصائص وهي:

¹ - محمد شوكت عليان، الاقتصاد المعرفي، ورقة بحثية، جامعة الملك سعود، ص 06

- الاستثمار في الجامعة هو طويل المدى من حيث النتائج المتوقع منه، بمعنى آخر تظهر نتائج هذا النوع من الاستثمار بعد مدة زمنية.

- نشاط الجامعة علمي أكاديمي بالدرجة الأولى قوامه التعليم والبحث العلمي.

- تعتبر الجامعة هي حلقة الوصل بين الفرد والمجتمع، فهي من صنع المجتمع من ناحية، ومن ناحية أخرى هي أدائه في صنع قيادته الفنية والمهنية والسياسية والفكرية¹.

- تعتبر الجامعة أحد مفاتيح قوة الدولة وتطورها فهي القائد لمجتمعاتها من خلال انتاجها العلمي صاحب الجودة العالية.

من خلال هذا يتضح بأن الجامعة في عصرنا الحالي هي عبارة عن بلدة صناعية – صناعة المعرفة- تركز على البحث العلمي والاكتشاف، فهي مدينة لا متناهية من العلم والمعرف، تحظى بأهمية كبيرة تتمثل فيما يلي:
✓ تكمن أهمية الجامعة ووجودها في قضية الاستثمار المعرفي في قدرتها على الربط بين البحث العلمي واحتياجات قطاعات الانتاج والخدمات.

✓ تفيد البحوث الجامعية الجميع من خلال خلق الشركات والوظائف وإثراء المجتمع وتحفيز الثقافة.
✓ تساعد الجامعات على ضمان بقاء الدول وجعلها قادرة على المنافسة في السوق العالمية من خلال دعم المزيد من الابتكار في مجال الأعمال والنمو المكثف والمعتمد على التصدير.
✓ الجامعات هي مؤسسات راسخة في مناطقها وهي ضرورية للاقتصادات المحلية النابضة بالحياة وهي محفزة للابتكار وتطوير الأعمال².

✓ تتجسد أهمية الجامعة كذلك في مجال العلم والمعرفة من خلال إسهاماتها في تخريج كوادر بشرية – الاستثمار في رأس المال البشري- مدربة في كافة المجالات والتخصصات العلمية.
✓ يساعد مواصلة الاستثمار في الجامعات في مجال المعرفة على توفير الدعم المالي لدعم الحراك الاجتماعي- التغيير الاجتماعي-، وهنا نقصد بالتغيير الإيجابي نحو الأحسن.

¹ - كريمة فلاح، مطابقة وتكييف معايير جودة البحث العلمي بالجامعات الجزائرية وفق مواصفات الكوم بالدريج للتعليم- دراسة حالة مخابر البحث العلمي، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، الجزائر: جامعة حسيبة بن بوعلي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2017/05/11، صص 6-7.

² - Why are universities important?, Posted on [June 28, 2015](http://blogs.staffs.ac.uk/mikehamlyn/2015/06/28/why-are-universities-important/) , in : <http://blogs.staffs.ac.uk/mikehamlyn/2015/06/28/why-are-universities-important/>, 20/02/2023, 15:21.

وبالتالي نلاحظ بأن أهمية الجامعة تكمن في الوظيفة التي تقوم بها، والتي ظهرت مؤخرا باسم الوظيفة الثالثة للجامعة لتلبية متطلبات التحول لمجتمع المعرفة، حيث أصبحت الجامعات تنقل التقنية وتعزز الابتكار وتساهم في التعليم المستمر والشراكة المجتمعية.

المطلب الثاني: دور الجامعة في الاستثمار المعرفي:

تعتبر الجامعة المؤسسة التعليمية التي يناط بها تحقيق التنمية المستدامة، وهذا لا يكون إلا من خلال العلم والمعرفة والاستثمار فيهما، وعلى هذا الأساس يظهر دور الجامعة في مجال الاستثمار المعرفي من خلال ما يلي:

- خدمات التعليم العالي التي تقدمها الجامعات في ظل التطور الحاصل في بيئة النظام الدولي والتحول نحو عصر ثورة المعلومات والتكنولوجيا المتطورة، هي أمر ضروري لتحقيق التقدم في الوقود الأساسي لإحداث العملية التنموية كون الموارد الاقتصادية فقط ليست كافية لتحول الدول نحو التنمية، هذا الذي جعل الدول المتقدمة ترى في الجامعة عمودها الأساسي في خدمة التنمية الاقتصادية¹.

- دور الجامعة والمتمثل في التعليم والتدريس يجعله المصدر الأهم لمجتمع صناعي متطور.

- تلعب الجامعة دور مهم في الاستثمار المعرفي وفي تطوير اقتصاد المجتمع وهذا من خلال الاستثمار في رأس المال البشري والاستفادة من خبراته في وضع استراتيجيات وحلول للمشكلات الاقتصادية²، وهو ما تقوم به الدول المتقدمة على العكس منها الدول العربية فهو مغيب تمام على أرض الواقع فعلى سبيل المثال: في ظل الأزمة الاقتصادية التي تعيشها الجزائر لا نجد تلك المساهمة الفعال لخبراء الاقتصاد في إيجاد حلول لمعالجة الأزمة ومحاولة تخطيها بل توقفت عند حدود الآراء والاستشارات الاقتصادية فقط.

- يعد الاستثمار في رأس المال البشري قضية مهمة زاد الحديث عنها في الوقت الراهن كونها المحرك الأول لعجلة التنمية والتطور لمواكبة جملة التغيرات التي عصفت بالعالم بعد ظهور العولمة، والجامعة هي من تعمل على تكوين وتطوير هذا النوع من الاستثمارات من خلال توفيرها لفرص التعليم والتدريب وتهيئة الكفاءات والعمل على صقل والرفع من القدرات والمهارات البشرية مما ينعكس ايجابا على زيادة الطاقة والإنتاج الذي تساهم في تحقيق التطور³.

¹- عربي بومدين، "دور الجامعة الجزائرية في التنمية الاقتصادية الفرص والقيود"، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، ع2016، 07، ص247

²- كريمة فلاح، مرجع سبق ذكره، ص08.

³- نادية ابراهيمي، دور الجامعة في تنمية رأس المال البشري لتحقيق التنمية المستدامة- دراسة حالة جامعة المسيلة-، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص الإدارة الاستراتيجية للتنمية المستدامة، الجزائر: جامعة فرحات عباس، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، 2012/2013، ص83.

يتحدد بالإضافة إلى ما سبق ذكره دور الجامعة في الاستثمار المعرفي من خلال أبرز ما تقدمه وهو مخرجاتها العلمية من كتب، مقالات، دراسات، تحليلات...الخ-، حيث يعتبر البحث العلمي مدخل نهضة الأمم وتقدمها، كما أنه الأداة الفاعلة في حل الكثير من المشكلات التي يمكن أن تواجه كل من الفرد؛ الدول؛ والمجتمع، فألمانيا على سبيل المثال أصبحت جامعاتها تلعب الدور القيادي في المجتمع من خلال المكانة التي اكتسبتها بفعل تبنيها لسياسات البحث العلمي.

هذا ما جعل الدول والمؤسسات البحثية تعمل بكل جهد على تقديم الدعم للأبحاث العلمية ورعاية العقول الموهوبة، تأكيداً منها على أنها مفتاح تحقيق الثروة، حتى أن معظم الشركات الصناعية الكبرى تقوم بتقديم دعم مالي كبير لتطوير البحوث العلمية بهدف تحقيق الاستثمار المعرفي كوسيلة لنجاحها وضمان استمراريتها في مجال عملها.

وأحسن مثال يمكننا تقديمه كدليل على أهمية البحث العمي في الاستثمار المعرفي يندرج ضمن ما قام به كل من "سيرجي برين ولاي بيدج" اللذين كانا طالبين في مرحلة الدكتوراه بجامعة "ستانفورد" حيث أنشأ محرك للبحث في شبكة الانترنت المعروف بـ Google سنة 1988 وعندما قاما بطرح أسهم هذا المحرك في "بورصة ناسداك" حققت في شهر أوت 2004 ما يفوق 20 مليار دولار، وفي شهر فبراير 2005 بلغ رأسمالهما 55 مليار دولار بحيث تفوقت شركة "غوغل" على التقييم المالي لشركة جنرال موتورز "و فورد" مجتمعين، وهذا ما ولد انطبعا بأن محركات البحث على شبكة الانترنت قد تفوقت على محركات السيارات¹.

وفي الأخير نستنتج: بأن الطرح الذي لا طالما نادى به كينز في الثلاثينيات حول أن رأس المال المادي هو فقط أكبر عامل في التنمية لم يعد صالحا لمعالجة الوضع في عصرنا الحالي، الذي أصبح يشكل فيه رأس المال البشري والمعرفي- مخرجات التعليم العالي والجامعات- قوة فاعلة في عملية التنمية في مختلف المجالات السياسية منها والاقتصادية فضلا عن الاجتماعية²، وهذا يؤكد على أن الجامعة إلى جانب دورها الاجتماعي والثقافي تعمل دوما ليكون لها دورا في الأداء الاقتصادي في القرن الحادي والعشرين فهي الآلية الرئيسية التي يتم من خلالها إنشاء المعرفة وحفظها وتميرها³.

المبحث الثالث

دراسة تحليلية لدور الجامعات الأجنبية والعربية في مجال الاستثمار المعرفي

¹ - عبد الله كبار، "الجامعة الجزائرية ومسيرة البحث العلمي: تحديات وأفاق"، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، ع16، (سبتمبر 2014)، صص 300، 301، 302..

² - صباح غربي، "الاستثمار في التعليم ونظرياته"، مجلة كلية الآداب والعلوم الانسانية والاجتماعية، ع32، جانفي- جوان 2008، ص3

³ - Higher Ambitions, **The Future of University knowledge Economy**, Building Britains Future: Departement for Businness Innovtion and Skills, November 2009, p7.

نحاول من خلال هذا المستوى التحليل وفي إطار استكمال بناء موضوع الدراسة التوجه إلى أرض الواقع بالتطرق إلى نماذج كانت فيها الجامعة لها دور في بناء مجتمع المعرفة واستثمارها فيه من خلال تقديم تصورين الأول مرتبط بالجامعات الأجنبية والثاني بجامعاتنا العربية، كان هدفنا من خلال هذا توضيح التجارب الناجحة في الدول الأجنبية والبحث عن مثيلاتها في عالمنا العربي.

المطلب الأول: الجامعات الأجنبية:

تقدم معظم الدول الأجنبية خاصة المتطورة أهمية كبيرة للجامعة والبحث العلمي يقينا منها بأن البلاد بدون علم وببحث لا فائدة من وجودها، هو ما أكدته الإمبراطور الياباني "هيرو هيتو" لما أوصى ابنه قائلا: "لا مستقبل لليابان إلا في العلم...إن معركة الحياة الحقيقية هي معركة علمية ومن أجل الفوز فيها لا بد لنا من تجنيد كل طاقات اليابان"¹، وعلى هذا الأساس سنستعرض تجربة مهمة في تفعيل دور الجامعة في الاستثمار المعرفي وهي تجربة الجامعة الماليزية كنموذج يحتذى به.

وتعتبر التجربة الماليزية تجربة جديرة بالدراسة لما استطاعت انجازه من تقدم ونهوض بالدولة على رغم من حدة الأزمة التي تعرضت لها، حيث يحتل التعليم أهمية كبيرة في الاقتصاديات الآسيوية الحديثة والتي تعتبره عنصرا رئيسيا لتوفير كفاءات بشرية لازمة لإحداث التقدم وتوجيهها لتوظيف الموارد المتاحة للمجتمع، واستخدامها بأفضل طرق الممكنة في رسم السياسات التنموية والاقتصادية والمالية والتسويقية المناسبة لإحداث التنمية والتقدم.

تقوم التجربة الماليزية على التخطيط المستمر من أجل النهوض بالجامعة ودورها في الاستثمار المعرفي من خلال العمل الفعال والسريع، ويظهر هذا من خلال:

- الاهتمام الكبير بالبحوث العلمية والدراسات والذي يظهر بشكل كبير من خلال تعاونها مع جامعة "هارفارد" حول وضع قاعدة معلومات يتم من خلالها جمع المعلومات عن المدارس والمناهج والطلاب ومن ثم تحليلها ودراستها.

- تقدم ماليزيا جائزة لكل اقتراح أو دراسة تنال القبول تشجيعا للفرد على الاستمرار في هذا النهج.

- تعمل الجامعات الماليزية على التأكد من رضا أصحاب العمل من مصانع ومؤسسات عن خريجي الجامعات ومستوى تأهيلهم، وهذا إدراكا منها على أهمية الاستثمار في رأس المال البشري لأنها تعتبر أن استثمار

الموارد البشرية من خلال التعليم والتدريب هو استثمار تنموي طويل الأجل يمكن الدولة من التعامل مع التحديات التي تفرضها التطورات العلمية والتكنولوجية المتلاحقة¹.

وفي نفس السياق هناك بعض الأمثلة الحية على دور الجامعات الأجنبية في الاستثمار والاقتصاد المعرفي، تتمثل في:

- استطاعت شركة سامسونغ العالمية الاستفادة من العلم والبحث العلمي حيث تضم حوالي 50,000 باحث، منهم 3000 باحث من حاملي شهادة الدكتوراه، هذا الذي ساعدها على أن تكون في الوقت الحالي تصنف الأولى عالميا في مجال الصناعات المعتمدة على البحث والتطوير، وهذا لأنها بنت نفسها من خلال شعارها القائل: النمو المعتمد على البحث والابتكار.

- تعتبر سنغافورة كذلك من بين الدول التي شجعت سياستها الجامعة وعلى أن يكون لها دور في الاستثمار المعرفي وهذا لتأكيدا من أهمية الجامعة والبحث العلمي في تطور الأمم وتقدمها، ما جعلها تبني خطتها بشكل ثابت باتجاه الاقتصاد المعتمد على المعرفة بعد تعرضها للأزمة الاقتصادية التي عصفت بآسيا بنهاية التسعينات فاعتمدت على المحاور التالية:

- الاستثمار المكثف بالنظام التعليمي.
- الانفاق على البحث والتطوير .
- الاستثمار في العلوم والتقنية..
- تشجيع الابداع وتمويل المشاريع المعرفية.
- نشر ثقافة الابتكار والبحث العلمي بين الشباب².

وكل هذه التجارب تعتبر بمثابة دليل واضح على أهمية الجامعة والبحث العلمي في ميدان الاستثمار المعرفي في الدول الأجنبية المتقدمة، حيث لعبت الجامعة الدور الأبرز في تكوين الرأس المال البشري المتجسد في العلماء والباحثين الذين ساهموا في تحول بلدانهم نحو ما يعرف باقتصاد المعرفة.

المطلب الثاني: الجامعات العربية

¹- عامر هوارى، عبد القادر هوارى، تفعيل دور الجامعة للمساهمة في بناء المعرفي للمجتمع، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المنتدى الدولي حول أنظمة الابتكار والدور الجديد للجامعات نظم الابتكار الجامعة والإقليم، جامعة برج بوعريش وجامعة غرب انجلترا بريستون، ص ص 9، 10.

²- عبد القادر عبد الله الفتوخ، مؤسسات التعليم العالي ودورها في اقتصاد المعرفة، السعودية، وزارة التعليم العالي: وكالة الوزارة لتخطيط والمعلومات، في: <http://kbe.cbe-qu.edu.sa/download/6.pdf>

أخذ الاقتصاد العالمي في التغير فالمعرفة بدأت تصبح جزءاً أساسياً من اقتصاديات البلدان المتطورة ورأس مال يستحق الاستثمار والنمو كمصدر للثروات، ومورد استراتيجي جديد في الحياة الاقتصادية كما سبق وان أشرنا كما تلعب التكنولوجيا دوراً مهماً في نمو اقتصاد المعرفة، فالمتوقع أن تؤدي استخداماتها في الحقول الطبية والمعلوماتية والبيئية الى تغيير جوهري في نمط حياتنا والطريقة التي نعمل ونعيش فيها.

لقد أصبح عامل التطور المعرفي أكثر تأثيراً في الحياة مقارنة بالعوامل المادية والطبيعية، وأصبح للتعليم العالي أهمية أكبر من حيث أنه يوفر الكوادر البشرية المؤهلة بدرجة عالية لتدرج في الوظائف التي تتطلب مهارات كثيرة وبنوعية عالية، وهو ما يتطلب إعادة هيكلة التمويل الحكومي بحيث يتم أحداث زيادة هائلة في التمويل المخصص للمعرفة، هذا بالإضافة الى الاستثمار في خلق وتطوير رأس المال البشري، والسؤال الذي يطرح نفسه بحدة هو: أين نحن كعرب وبصورة خاصة في الجامعات العربية من هذا التطور الهائل لنطاق المعرفة ودورها؟

وفي هذه المقالة سنلقي الضوء على دور التعليم العالي والجامعات لبعض الدول العربية ومسؤولياتها في رفع اقتصاد المعرفة والاستثمار، كنموذج لدراسة وكان اختيارنا للجامعات الجزائرية من جهة والعراقية من جهة أخرى لرصد هذا المؤشر التنموي في الدول العربية .

لقد أثبتت السنوات الأخيرة بأن النمو الاقتصادي في أمريكا خلال النصف الثاني من القرن الماضي يرجع إلى التكنولوجيا، التي تعود جذورها الى الجامعات التي تركز على البحث العلمي، وما قامت به من صناعات قوة الاقتصاد الأمريكي ونهضت به ما يوضح الأدوار الأساسية التي لعبتها الجامعات في النمو الاقتصادي، هذا ما هو غائب في العالم العربي حيث تواجه الجامعات عدة عوائق وصعوبات موضوعية للقيام بدورها التنموي في المجال الاقتصادي والاستثمار المعرفي، وذلك راجع لمجموعة من العوامل التي تنصرف إلى وجهتين، يتعلق الوجه الأول بخصوصيات الجامعة نفسها، أما الوجهة الثانية متعلق بالمؤسسات المنوطة بعملية التنمية الاقتصادية كما هو الحال بالنسبة للجامعة الجزائرية، والتي يمكن أن نوجز أهم العوامل التي تقف كعائق أمام أدوارها التنموية لنهوض بالاستثمار المعرفي كالآتي:

■ التأثيرات التاريخية الصانعة لخصوصية الجامعة الجزائرية والمتمثلة في إعادة تسيير الجامعات الموروثة عن المستعمر الفرنسي.

■ الاضطرابات التي شهدتها فترة الثمانيات والمتمثلة في ظهور المعارضة الطلابية اليسارية والاسلامية والبربرية، كما لا ننسى فترة التسعينات أين عانت الجامعة الجزائرية من مخلفات العشرية السوداء.

■ نقص في انتاج الاوراق العلمية واصدار المجالات المحكمة والمنشورات والدراسات العلمية.

■ غياب سياسة معقولة لتثمين البحوث العلمية وربطها بالواقع الانتاجي، وهو الأمر الذي يعزي بدرجة

كبيرة إلى غياب التنسيق¹.

- ضعف رغبة المؤسسات الصناعية في المشاركة في تكاليف المشاريع البحثية.
- ضعف العلاقة بين الجامعة والقطاعات الانتاجية.
- عدم ثقة المؤسسات الصناعية في الأبحاث والدراسات العلمية، فضلا عن عدم اقتناعها بفائدة وجدوى الجامعة بالنسبة لها.
- قلة إن لم نقل انعدام مراكز البحث والتفكير، والتي تساهم بشكل كبير في دعم صانع القرار وتقديم الاستشارات السياسية والاقتصادية، وهو الأمر الذي يعزي بدرجة كبيرة إلى عدم وجود استراتيجية شاملة على غرار ما نجده في الدول المتقدمة.
- ضعف ارتباط الجامعة الجزائرية بالمنظومة المعرفية التقنية الحديثة، والتي من شأنها المساهمة بشكل فعال في التنمية الاقتصادية.
- انشغال الجامعات بالتدريس والأطر النظرية وعدم الاهتمام بالأبحاث التطبيقية التي تعالج مشاكل الانتاج المحلي¹.
- بقاء الجامعات في الجزائر تحت الوصاية السياسية، وعدم استقلاليتها من الناحية المادية والمنهجية، هذا ما لا نجده في واقع جامعات الدول الغربية والتي لم تعد جامعات نخبة مقيدة وطنيا ومحليا ولم تعد اهتماماتها تتركز فقط على الاكتشافات المثيرة والبحث العلمي من الدرجة العالية، بل شمل نشاطها العلاقات التجارية مع الشركات والمشاركة في عقود الخدمات وتطوير الانتاج والبيئة وابتكار النظم التشغيلية والادارية، فأصبحت محرك للصناعات الجديدة ولنقل الافكار من المختبرات الى ساحات الانتاج، والجامعات في يومنا هذا ليست قنوات لتوفير وجذب المعرفة العالمية الى مناطقها المحلية وانما تعمل ايضا كلاعب مهم في تسويق المعرفة العالمية بالرغم ان هذا الدور يختلف من جامعة لأخرى استنادا الى قدرة الجامعة وامكانياتها والى المكانة المعرفية لدولة تواجدها .
- كل هذا وذاك من العوائق والتحديات نجدها حتى وإن لم تكن بنفس الصبغة إلا اننا نجدها بنفس التأثير في الجامعات العراقية، حيث أن دور الجامعات في تطوير اقتصاديات العراق يشكل تحديا خطيرا لها ومهمة شبه مستحيلة، بسبب أن قطاع التعليم العالي لا يحظى بأولوية عالية في سياسة الحكومة العراقية، خصوصا في ظل الاوضاع الحالية من انعدام الاستقرار، وهذا الوضع يكبل من دور الجامعات ويعيق حركتها، وهو تحدي يرتبط بواقع المجتمع العراقي الذي يحمل أثقالا كبيرة تحول من دخوله إلى عالم مجتمع المعرفة ونتاجها وبالتالي تحويلها إلى قوة اقتصادية واجتماعية ترقى بالبلاد إلى مصاف الدول المتطورة.

¹- زرار العياشي، سفيان بعطيط، " الجامعة والبحث العلمي من أجل التنمية: إشارة الى الحالة الجزائرية " ، مجلة المستقبل العربي، ع.396، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، فيفري ، 2012، ص112

فالعراق كبلد تلعب الدولة دور المحرك الاقتصادي، والجامعة بإمكانياتها المتواضعة لا تستطيع إلا تقديم خدمات استشارية وطبية وسلع بسيطة للاقتصاد المحلي، ولكي تتمكن من لعب دور أكبر في الاقتصاد والمجتمع لابد من استثمار هائل في البحث العلمي وفي تطوير قابليات أعضاء الهيئات التدريسية في الابتكار، ولتوفير الدعم التكنولوجي الملائم للصناعة المحلية، ولربما من دون الحاجة إلى الولوج عميقا في مواضيع حافات العلوم والمعرفة بسبب السرعة الهائلة التي تنمو فيها هذه المواضيع والتي تحتاج إلى تطبيع وتعليم مستمر وبيئة ملائمة ومعقدة.

وعليه واقعنا يؤكد على أننا لسنا بمقربة من "اقتصاد المعرفة" وما نحتاج إليه أولا هو الولوج في "اقتصاد التعلم"، حيث يصبح الابتكار سمة من سمات الجامعة والاستثمار في العقول سياسة من سياسات الدولة واستيعاب الانتاج المعرفي صفة من صفات المجتمع. والابتكار يمكنه أن يكون المحرك الذي بمقدوره أن يقود بيئة المعرفة المحلية الى اقتصاد المعرفة، ومن ثم فإنه من الضروري أن يساعد نظام جامعي مبني على تشجيع الابتكار في تطبيق المعارف العالمية لحل المشكلات المحلية.

وما نقترحه في هذا المجال هو أن تبدأ الحكومة العربية في رسم خريطة طريق للولوج في اقتصاد المعرفة، من خلال عقد منتدى عالمي لدراسة التوجهات الدولية وتطوير وتفعيل دور الدولة وتنمية العلاقات المؤسسية لتحفيز الاستثمار وتعزيز ممارسات المؤسسات التعليمية في تفعيل الاقتصاد المعرفي، ومناقشة التشريعات المحفزة للبحث والتطوير والابتكار ونقل التقنية وحماية الملكية الفكرية واستقطاب الكفاءات.

خاتمة:

في ختام هذا الموضوع المهم وفي إطار الإجابة عن الإشكالية المطروحة في مستهل الموضوع يمكننا القول بأن الاستثمار المعرفي أو كما دائما ما يتم تداوله باقتصاد المعرفة يلعب دور مهم في تقدم وتطور المجتمعات، كونه يبرز الدور الذي تلعبه الجامعة في هذا الموضوع، فضلا عن كون الدول الأجنبية تمكنت من خلال جامعاتها أن تجعل من المعرفة مجال للاستثمار ورأس مال يدر عليها الكثير من الأرباح وهو ما شهدناه في نماذج الدول الأجنبية، وعلى العكس من ذلك فدولنا العربية لم تصل لمرحلة التي تكون فيها المعرفة هي مصدر للربح ويعود هذا بالدرجة الأولى إلى جملة التحديات والعوائق التي تعترض طريق الجامعة في أداء مهامها الأساسية في مجال البحث العلمي وتطويره.

وعليه وللنهوض بدور الجامعات العربية في الاستثمار المعرفي لابد من الاقتداء بالنماذج الأجنبية في تعاملها مع البحث العلمي وأهميته مع مراعاة خصوصية البيئة العربية في هذا الموضوع، مع ضرورة العمل على زرع ثقافة البحث العلمي وتأكيد على علاقته بنمو المجتمع داخل الافراد المجتمع، والعمل على تأكيد على أهمية دور الجامعة في بناء كوادر بشرية تعمل على تقدم المجتمعات وازدهارها.

قائمة المصادر والمراجع

أ)- اللغة العربية

أولاً: الكتب:

- عبد الرحمن الهاشمي و فائزة محمد العزاوي، المنهج والاقتصاد المعرفي، عمان: المسيرة للنشر والتوزيع، ط1، 2007
- فليح حسين خلف، اقتصاد المعرفة، عمان: عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، ط1، 2007
- محمد جمال درويش، التخطيط للمجتمع المعلوماتي، القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 2000.
- نجم عبود نجم، إدارة المعرفة - المفاهيم والاستراتيجيات -، عمان: أوراق للنشر والتوزيع، ط02.

ثانياً: الدوريات:

- زرزار العياشي، سفيان بعطيط، " الجامعة والبحث العلمي من أجل التنمية: إشارة الى الحالة الجزائرية "، مجلة المستقبل العربي، ع.396، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، فيفري، 2012،
- صباح غربي، "الاستثمار في التعليم ونظرياته"، مجلة كلية الآداب والعلوم الانسانية والاجتماعية، ع32، جانفي- جوان 2008
- عبد الله كبار، " الجامعة الجزائرية ومسيرة البحث العلمي: تحديات وأفاق"، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، ع16، سبتمبر 2014.
- عربي بومدين، " دور الجامعة الجزائرية في التنمية الاقتصادية الفرص والقيود"، المجلة الجزائرية للعملة والسياسات الاقتصادية، ع2016، 07.
- زرزار العياشي، سفيان بعطيط، " الجامعة والبحث العلمي من أجل التنمية: إشارة الى الحالة الجزائرية "، مجلة المستقبل العربي، ع.396، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، فيفري، 2012،
- محمد أنس أبو الشامات، " اتجاهات اقتصاد المعرفة في البلدان العربية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، م28، ع2012، 01.

ثالثاً: رسائل الدكتوراه ومذكرات الماجستير

- صباح غربي، دور التعليم العالي في تنمية المجتمع المحلي - دراسة تحليلية لاتجاهات القيادات الإدارية في جامعة محمد خيضر بسكرة-، أطروحة دكتوراه العلوم في علم الاجتماع تخصص تنمية، الجزائر: جامعة محمد خيضر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، 2013/2014
- نادية ابراهيمي، دور الجامعة في تنمية رأس المال البشري لتحقيق التنمية المستدامة- دراسة حالة جامعة المسيلة-، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص الإدارة الاستراتيجية للتنمية المستدامة، الجزائر: جامعة فرحات عباس، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، 2012/2013

رابعاً: الملتقيات والمؤتمرات

- محمد خضري، متطلبات التحول نحو الاقتصاد المعرفي ، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الرابع، إدارة المعرفة في العالم العربي، الاردن ، 2004 .

- عامر هواري، عبد القادر هواري، تفعيل دور الجامعة للمساهمة في بناء المعرفي للمجتمع، مداخله مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول أنظمة الابتكار والدور الجديد للجامعات نظم الابتكار الجامعة والإقليم، جامعة برج بوعرييج وجامعة غرب انجلترا بريستون، ص ص 9، 10.

-علي بن ضميان العنزي، مدى توافق الاستثمار في وسائل التواصل الاجتماعي مع معايير اقتصاد المعرفة ، ورقة بحثية مقدمة للمنتدى الاعلامي السنوي السابع للجمعية السعودية للإعلام والاتصال، جامعة الملك سعود،.

خامساً: المواقع الإلكترونية:

- عبد القادر عبد الله الفتوخ، مؤسسات التعليم العالي ودورها في اقتصاد المعرفة ، السعودية، وزارة التعليم العالي: وكالة الوزارة لتخطيط والمعلومات، في: <http://kbe.cbe-qu.edu.sa/download/6.pdf>
- مصطفى عبد العظيم، " اقتصاد المعرفة.. التحول الثالث في تاريخ تطور المجتمعات البشرية"، جريدة الاتحاد، جانفي 2017 ، في: <http://www.alittihad.ae/details.php?id=8410&y=2017>

(ب)- باللغة الأجنبية

01)- Higher Ambitions, *The Future of University knowledge Economy*, Building Britains Future: Departement for Businness Innovtion and Skills, November 2009

02)- *WHY ARE UNIVERSITIES IMPORTANT?*, POSTED ON [JUNE 28, 2015](http://blogs.staffs.ac.uk/mikehamlyn/2015/06/28/why-are-universities-important/), IN : [HTTP://BLOGS.STAFFS.AC.UK/MIKEHAMLYN/2015/06/28/WHY-ARE-UNIVERSITIES-IMPORTANT/](http://blogs.staffs.ac.uk/mikehamlyn/2015/06/28/why-are-universities-important/).